الخيار الاشتراكي في دول العالم الثالث
في ظل ظاهرة التعددية

د.عبد الجبار عيسى عبد العال
جامعة ديالى – كلية الحقوق

لم تتعرض الاشتراكية ، كفكرة وتطبيق، في وقت من الأوقات الى ازمة حقيقية كالتي تعرضت لها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والنظم الاشتراكية في أوربا الشرقية . حيث بادرت الرأسمالية بطرح نموذجها اللبرالي المعروف بالحريات الشخصية والصيغ الديمقراطية اللبرالية والتعددية كبديل عن ذاك النظام الاشتراكي . وقد عد الكثير من أنصار اللبرالية بان ما حصل كان إيذانا بانتصارها على النموذج الاشتراكي بكل تطبيقاته الماركسية وغير الماركسية . هذا النموذج الذي أخذت به معظم دول العالم الثالث ، والتي نال الكثير منها استقلاله بعد الحرب العالمية الثانية أخذاً معظمها الصيغة الماركسية اللينينية المشفوعة بالنموذج السوفيتي ، حيث قامت بتطبيق هذا النموذج على كل مفردات النظام ابتداء من التطبيق الاشتراكي في الاقتصاد وصولاً إلى نظام الحزب الواحد في السياسة ، وما تخلل ذلك من قمع للحريات والمبادرة الفردية ولما كانت التنمية دوما معيارا حقيقيا لنجاح أي نظام سياسي ، فللمرء أن يتساءل عن ما الذي حققته النظم الاشتراكية في العالم الثالث بهذا الخصوص ، أي التنمية ؟

لعل ما يمكن ملاحظته من خلال دراسة هذه النماذج هو أنها لم تحقق تنمية حقيقية لأسباب عديدة لعل أهمها الظاهرة السلطوية وأحادية التخطيط الاقتصادي, ولذلك كان من الطبيعي إن تتحول معظم هذه الدول بعد انهيار النماذج الاشتراكية

الكبرى في نهاية الثمانينات وفي مطلع تسعينات القرن الماضي إلى نظم أطلق عليها (نظم ديمقراطية _ تعددية) تتفاوت درجة حقيقية الديمقراطية فيها , مما أثار تساؤلات مثل؛ هل إن سقوط النموذج الاشتراكي في العالم الثالث جاء بفعل داخلي أم خارجي ؟ هل كان نتيجة حتمية لفشل التنمية أم لتطبيقاته السياسية أم لكلا السببين ؟ ثم هل إن الاشتراكية خيار في طريقه إلى ان يستبعد كلياُ من العالم الثالث ؟

ويبقى السؤال الأخير وهو : ما هي حظوظ الخيار الاشتراكي بين خيارات أخرى بدأت دول العلم الثالث في تبنيها ؟

ومن أجل الإجابة عن هذه الأسئلة لابد لنا أولا أن نبدأ بمقاربة تحليلية للتجربة الاشتراكية في دول العالم الثالث.

***أولا :التجربة الاشتراكية في العالم الثالث**

١-النموذج الاشتراكي في العالم الثالث:

من دون الخوض كثيرا في تعريفات الاشتراكية وجذورها يمكن لنا ان نجد تعريفا بسيطا لها وهي أنها تعني الالتزام بالمساواة المادية والثقافية بين الجماعات [١] . وإذا كانت الدول الأسيوية والإفريقية التي كانت قد تحررت للتو من الاستعمار ونالت استقلالها , وكانت في ذلك الوقت تحت وطأة التفكير في الحصول على السلطة أو تثبيتها , فأن وضعا أخر قد برز على الساحة واجه (قادة التحرير) الذين تسلموا زمام السلطة؛ انه الوضع الاقتصادي – الاجتماعي المتمثل بواقع التنمية والتبعية الاقتصادية أو ما اطلق عليه الزعيم الأفريقي (نكروما) عام ١٩٦٥ ب(الكولنيالية الجديدة)، فقد اكتشفت هذه الدول التي استقلت حديثا سيطرتها المحدودة على مؤ سسات لا زالت تديرها الاتجاهات التابعة لرأس المال المحلي والأجنبي وكان ذلك دافعا لهذه الدول كي تتبني النموذج الاشتراكي [٢] .

ولعل من الأسباب الاقتصادية الأخرى التي دعت الى تبني النموذج الاشتراكي هو إن الديمقراطية مفهوم ارتبط دوما بنظم ليبرالية من الناحية الاقتصادية خلقت تفاوتا

كبيرا بين الطبقات مما أدى الى الحاجة لإيجاد نظام يحقق العدالة الاجتماعية [٣] . وسياسيا كان الاتجاه نحو الاشتراكية في واحد من أسبابه هو نبذ النظم المرتبطة بالاستعمار والالتجاء الى نظم بديله [٤]. قد كان النموذج الاشتراكي يستند على دعامتين هما : تأمين الأجهزة الرأسمالية القائمة , وإصدار قانون الإصلاح الزراعي الذي من شأنه القضاء على العلاقات الإقطاعية في الميدان الزراعي وتصبح حينئذ هي التي تدير كل العملية الاقتصادية [٥] . والواقع إن دول العالم الثالث التي أخذت النموذج الاشتراكي إنما أخذت النموذج السوفيتي لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية وما تبعها من حركات الاستقلال. كما إن الدول التي تبنت أنظمة شيوعية أنما كانت نماذج تغذي الاتجاهات الاشتراكية في داخل العالم الثالث نفسه (الصين , كوبا , كوريا الشمالية , فيتنام) . وصحيح أن معظم الحركات الثورية في العالم الثالث (الماركسية خصوصا) قد جاءت إلى السلطة في صيغ انقلابات, إلا إن هناك تجارب تميزت بالمشاركة الجماهيرية في الثورات التي حدثت مثال ذلك انغولا و موزمبيق[٦].

وبالنتيجة , ولأ سباب اقتصادية، مثّلها النموذج الاشتراكي (تدخلية الدولة في كل العملية الاقتصادية) وأخرى سياسية (أحقية السلطة للذين خاضوا نضال التحرر) بالإضافة إلى أسباب خارجية (تقليد النموذج السوفيتي وافرازات الحرب الباردة) ،ارتبطت النظم الاشتراكية في العالم الثالث بنموذج الحزب الواحد الذي أصبح من أهم معالمها .

٢ . الاشتراكية ونظم الحزب الواحد : ترابط عضوي

ـ شهدت فترة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي هيمنة نظام الحزب الواحد أو سيطرة المؤسسة العسكرية – خصوصا في أفريقيا – في حين ظلت الجماهير بعيدة عن المشاركة السياسية ، لكن هذا لا يعني أن أنظمة الحزب الواحد كانت قد فرضت قسرا إذ كانت هنالك أيضاً شخصيات كاريزمية مقبولة من الجماهير حظيت مع

كوادرها ب(شرعية) كونها ناضلت لكسب الاستقلال مستندة في تبرير وجودها على النموذج السوفيتي في (المركزية الديمقراطية) أي الديمقراطية من داخل الحزب [٧] ونتيجة لذلك زاد الاتجاه نحو الحزب الواحد لتعزيز دور الدولة في كل الميادين والتخلي عن النماذج التعددية باعتبارها معوقة للنظام الأشتراكي . فقد قامت (بورما) مثلا في عام ١٩٦٤ بحل كل الأحزاب السياسية واللجوء الى نظام الحزب الواحد (حزب البرنامج الأشتراكي البورمي).[٨] لقد بررت معظم النظم التي تبنت الاشتراكية في العالم الثالث (أحاديتها) السياسية وعدم اعترافها بالحريات السياسية والتعددية بمبررات ذات بعد (تنموي) وأخرى ذات بعد

(ثقافي) . أما مبررات البعد التنموي فتتلخص بأن التنمية الضرورية لهذه البلدان لاتتم إلا من خلال حزب واحد وليس بظل أحزاب متعددة . وقد عبر الرئيس التنزاني (جوليوس نايريري) عن هذا الاتجاه بقوله :

((لإقامة الاشتراكية يجب إن يكون هناك حزب واحد .. تصوروا في بلد تبنى فيه الاشتراكية وجود حزبين يتداولان السلطة ، واحد يدافع عن الاشتراكية والاخر ضدها . وحزب يلغي التأميمات التي قام بها الحزب الأخر)) [٩] وأما البعد الثقافي فأن أحزاب المعارضة قد اصطدامت اصلا بمعارضة عبر عنها نايريري نفسه كالتالي : ((إننا نوافق على الحرية الكاملة غير المشروطة فيما اذا انتشرت الثقافة العامة والسياسة انتشارا كافيا)) [١٠] والواقع إن أصحاب النموذج الأشتراكي الذي كان الحزب الواحد أداته قد اخطاؤا في تحليل الماركسية حينما صوروا الصراع الطبقي بأنه مجرد صراع بين البرجوازية والبروليتاريا وأن بلدانهم خلو من ذلك الصراع . والحقيقة هي غير ذلك ، فالتحليل الماركسي لا يقصر الصراع على

(برجوازية وبروليتاريا) بل بين أنماط أخرى كالمجتمعات ما قبل الصناعية والمجتمعات التي تعيش في ظل مايسمى بـ " نمط الإنتاج الاسيوي " [١١]

وبصورة عامة إن معظم الأحزاب الاشتراكية والشيوعية في العالم الثالث قد تجافت مع مفهوم الديمقراطية . وفي هذا الصدد يقول (جورج طرابيشي) المختص بشؤون الاشتراكية ، حول الأحزاب الاشتراكية في العالم الثالث بأنها : ((لم تبعد الديمقراطية من برامجها ومن ممارستها فحسب بل قامت أيضا .. في تغيير الواقعَ على أساس ناف◌ للديمقراطية))[١٢] . وبذلك أصبح الحزب هو الدولة والدولة هي الحزب .كما انه لابد من الإشارة إلى أن النظم الدكتاتورية الشمولية التي ترتكز على نظام الحزب الواحد بما تتضمنه من عبادة للشخصية ومؤسسات قمعية أصبحت في معظم الأحيان أحدى لازمات النظم الاشتراكية في العالم الثالث.وفي ظل هذا التركيز الصارم للحزب الواحد ، هل استطاعت النماذج الاشتراكية تحقيق قدر من التنمية لشعوبها ؟

٣ . تقويم التنمية:

إن نظرة عامة إلى تاريخ التجارب التنموية تشير إلى إن الكثير من دول العالم الثالث قد أخفقت منذ حصولها على الاستقلال في تحقيق المهمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مما أدى الى إحداث تشوهات في بناها المختلفة وبالتالي أصبحت مشروعيتها موضع تساؤل [١٣] كما إن بلدانا شهدت نكوصا مبكرا في تجربتها الاشتراكية ومثال ذلك مصر، بعد عبد الناصر، في عهد السادات الذي أضعف دور الاتحاد الاشتراكي في اتخاذ القرارات والتحول الى فكرة الثلاث منابر التي تحولت هي الأخرى الى تعددية حزبية شكلية بعد انتخابات عام ١٩٧٦ . بل حتى إن النخبة البيروقراطية – التكنوقراطية التي كانت ترفع شعارات الاشتراكية أبان السبعينات تخلت عن شعاراتها من اجل الحصول على مكاسب عهد الانفتاح في عهد السادات. [١٤] ولقد مارست معظم النظم التي تبنت النموذج الاشتراكي في العالم الثالث ((استبدادا ضد باقي طبقات المجتمع وعانت هذه النظم غياب الحريات الشخصية والسياسية وعدم القدرة على تحمل النقد وانعدام الحوار العام حول

السياسات والتفصيلات والقدرة على النقد وانعدام الحوار العام حول السياسات والتفصيلات والقضاء على الحوافز والدوافع الابتكارية لدى الأفراد ، وغلبة مفاهيم التعبئة على مفاهيم المشاركة)) [١٥] . حتى أن البعض يذهب عند المقارنة بين الأنظمة التي تبنت النموذج الاشتراكي وتلك الأنظمة اليمينية الدكتاتورية يجدون إن الأخيرة أفضل في التعامل مع شعوبها من الأولى[١٦].لقد قدم (ألفريد سوفي) الذي يعتبر أول من وضع في الخمسينات تسمية (العالم الثالث) ، قدم احصائات في عام ١٩٧٢ تشير الى إخفاقات النظم الاشتراكية ،وقال محذرا : ((سيحكم المثاليون من دون شك حكما قاسيا على ماديتنا . علما أن هؤلاء أنفسهم هم الذين يمهدون بمثاليتهم لما سيقع من كوراث بسبب الطيش أو الرضا الكاذب الناجمين عن انعدام المعارضة)) [١٧] . وقد ظل الحديث الذي كان رائجا في الخمسينات والستينات من القرن الماضي ضربا من الوهم حول الاشتراكية الأفريقية والاشتراكية العربية أو باحتمال سير أمريكا اللاتينية على خطى (كاسترو) أو شعور اليسار العالمي بأن تقوم (الماويه) بتحويل الصين الى نموذج اشتراكي رفيع ، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الهند . وكل ذلك كان مبالغات ناجمة عن الاعتقاد والتخمين وليس عن تحليل واقعي للإحداث . أما نموذجي انغولا وموزنبيق الماركسي اللينيني فقد تلاشيا بصورة رئيسية بسبب المقاومة المدعومة من الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا وإسرائيل [١٨]. وإذا ما عدنا إلى السؤال عن ماذا عملت القيادات التي أخذت بالنموذج الاشتراكي من أجل تحقيق قدر معتبر من التنمية لشعوبها منذ استقلالها ؟ نجد إن الجواب توضحه الأرقام التي تعطيها تقارير التنمية البشرية الصادرة من المنظمات الدولية ومنها ،على سبيل المثال، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ والذي يبرز الإخفاق الكبير الذي حصل في دول العالم الثالث . فبعد كل هذه التجارب هنالك ١٠٦ دولة تنميتها بين متوسطة ومنخفضة معظمها يتبنى نظام الحزب الواحد. ويعيش ما يقرب من ١.٣ بليون نسمة في فقر مدقع (ثلث السكان تقريبا) ، و (٣٥) مليون لاجئ أو

مشرد و (٨٥٠) مليون يعيشون في مناطق التصحر (١٩) . ونتيجة لكل ذلك كان تخلي معظم هذه النظم عن التجربة الاشتراكية طبيعيا إمام المد القوي للتيار الديمقراطي ألتعددي الذي اجتاح دول العالم الثالث وبالأخص بعد انهيار النموذج الذي كان يحتذي به من قبل هذه الانظمه وهو النموذج السوفيتي عام ١٩٩١ .بالطبع إن ذلك لا يعني إن أثر العامل الخارجي لم يكن حاضرا،فقد كان العالم الثالث مسرحا الإرهاصات الحرب الباردة وللحروب بالنيابة،ومسرحا للتنافس بين الولايات المتحدة وحلفائها من جهة والاتحاد السوفيتي وحلفائه من جهة أخرى، وبالتالي ومع انهيار النظم الاشتراكية الكبرى كان من الطبيعي أن يحل النموذج ألتعددي اللبرالي في الكثير من هذه الدول.

***ثانيا : التعددية وإثرها على النماذج الاشتراكية**

١ – التعددية في العالم الثالث :

بدأت موجه التعددية، قبل ان تدخل العالم الثالث، في أوربا الشرقية عند نهاية الثمانينات ، ثم ابتدأت بالتجلي مع انهيار سور برلين وتوحد الألمانيتين والانتخابات الدستورية في هنغاريا وجمهورية الجيك والسلوفاك فضلاً عن انهيار نظم عديدة على رأسها الاتحاد السوفيتي ، حيث رفعت شعارات الحرية الديمقراطية والسوق الحرة والخصخصة والتشارك وما إلى ذلك ([٢٠]) . ولما كانت هذه الدول التي انهارت أنظمتها الاشتراكية تشكل نموذجا كانت تحذو حذوه دول العالم الثالث فأنه من باب أولى أن تنهار هذه النظم بالنتيجة أيضا، لاسيما مع الانتشار السريع لـ (البديل) الذي هو؛ الديمقراطية بدلاً من الحزب الواحد ، واللبرالية الرأسمالية بدلاً من الاقتصاد الاشتراكي الموجه .

ولعل من الجدير بالاشارة ، قبل مناقشة مفهوم التعددية في العالم الثالث، هو ان التعددية ليست مفهوما غريبا في دول العالم الثالث، إذ أن البعض منها كان يأخذ بالنموذج اللبرالي التعددي (ولو بدرجات متفاوته) تتوزع بين معظم قارة امريكا

اللاتينية وفي آسيا (الهند ، ماليزيا ، سريلانكا ، تركيا ، الفلبين ، باكستان ،العراق) وفي إفريقيا (بوتسوانا ، موريشيوس ، غامبيا ، السودان على فترات) [٢١] .كما أن مفهوم الديمقراطية هو الاخر لم يكن بالغريب عن التداول حتى في أنظمة الحزب الواحد لكنها كانت (ديمقراطية) من وجهة نظر النظام الحاكم على غرار ماكان يسمى ب (الديمقراطيات الشعبية) في النظم الشيوعية في اوربا الشرقية . كما ان هذه ألأنظمة مارست أيضا ما يسمى بـ

(المركزية الديمقراطية) ذلك المفهوم الذي درج عليه الحزب الشيوعي في الإتحاد السوفيتي الذي يعني الديمقراطية من داخل قيادة الحزب فقط.

إن مفهوم التعددية الذي أجتاح دول العالم الثالث خلال فترة التسعينات لابد وأنه جاء هذه المرة بمفاهيم تحمل مظاهر حداثية يعرف د. محمد عابد الجابري التعددية السياسية بأنها (مظهر من مظاهر الحداثة السياسية ، وتقتضي اولا وقبل كل شي ، وجود مجال اجتماعي وفكري تمارس فيه (الحرب) بواسطة السياسية ، أي بواسطة الحوار والنقد والاعتراض والاخذ والعطاء ، وبالتالي التعايش في اطار السلم القائم على الحلول الوسطى المتنامية ، والتعددية وجود صوت أو اصوات اخرى مخالفة لصوت الحاكم) [٢٢] .أما كيف يتم التعبير عنها ، فأولا وقبل أي شي ، يجب الأعتراف بوجودها ووجود القوى التي تمثلها وفتح سبل العمل السياسي المشروع أمامها وهذا الاعتراف يجب أن يتجسد في

(حق القوى المعبرة عن التعدد وتشكيل الاحزاب والحركات السياسية وجماعات المصالح وقوى الضغط للتعبير عن ارائها والدفاع عن مصالحها بشكل علني سلمي مشروع يكلفه الدستور) [٢٣] .ويرى البعض إن التعددية هي الآلية الأولى من ثلاث اليات تتحقق بها الديمقراطية وهي : التعدد التنظيمي المفتوح، وتداول السلطة سلميا، وتوفر منظومة للحقوق والحريات العامة ، وان الآلية الأولى هي شرط لتحقيق الآليتين الأخريين [٢٤].هذا ومن المعروف ان النظم السياسية في العالم الثالث اتسمت

منذ ستينيات وسبعينيات القرن الماضي ، سواء كانت عسكرية ام مدنية ، بنبذ التعددية الحزبية والتشديد على الاطر المرجعية الفكرية فكانت مخلصة للنموذج الاشتراكي الشمولي على الصعيد السياسي ، ومحاولة عسكرة المجتمع ، وتحويل الاجراءات الاستثنائية إلى قواعد ثابتة . لذا فأن السلطة في هذه النظم لم تسمح للمواطنين بتشكيل ايه حركة اجتماعية أو تنظيمات حرة يحقق من خلالها الأفراد تطلعاتهم بما يمكن أن نسميه بمؤسسات المجتمع المدني ، مما حدى بهم الى الانغلاق والتقوقع في ظل مقاييس اجتماعية تأتي في مقدمتها القبيلة [٢٥].وبغض النظر عن حقيقة التوجه نحو التعددية وهل ان التعددية الموجودة في العالم الثالث حقيقية ام مزيفة ، فأن الواقع يشير الى انها موجه طاغية بعد حرمان طويل فبلد مثل (موريتانيا) معروف بقدراته المتواضعة وقلة خبرته السياسية ظهرت فيه ابان موجة التعددية (١٦٠) صحيفة حرة وأكثر من (١٦) حزب سياسي [٢٦].

٢- التعددية الجديدة والنظم الاشتراكية :

لابد من التأكيد على ان ما جرى ويجري في العالم الثالث في سياق التعددية هو بتأثير داخلي و خارجي في الوقت ذاته . وقد وجد هذا التأثير الخارجي ارضا خصبة له في هذه الدول، ففشل التجربة السوفيتية في تحقيق المجتمع الديمقراطي والتنمية الاقتصادية أثار السؤال حول مدى إمكانية التمسك بالنظام الاشتراكي مع وجود المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المرهقة التي تعاني منها هذه البلدان . كل ذلك دفع الشعوب الى المطالبة بالتعددية والديمقراطية ، علما بأن مفهوم التعددية الحديث هو ليس بمفهوم سياسي فقط وإنما هو مفهوم ا اقتصادي اجتماعي ثقافي مترابط . وقد استجابت بعض الدول لمطالب شعوبها بالتغيير , ففي افريقيا مثلا زاد عدد الدول التي تطبق النظام التعددي في عام ١٩٩٣ مثلا على عشرة دول في حين ان عددا مماثلا لها وعد قادتها بتطبيق التعددية الحزبية , ومع ذلك ظل ما يقارب من٢٦ دولة تطبق نظام الحزب الواحد.[٢٧].

وعلى الرغم من بقاء نماذج او نظم شيوعيية في العالم الثالث مثل الصين , كوبا , كوريا الشمالية الا ان الكثير من النظم الاشتراكية الاخرى انهارت تباعا , فقد انهار النظام الاشتراكي في اثيوبيا والذي كان يتزعمه (ما نغستو هيلي مريام) في ٢٢ أذار وسقوط اديس ابابا العاصمة بعد ذلك على يد ثوار الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الاثيوبي وسمح عند ذلك بتكوين احزاب سياسية , وفي اليمن الجنوبي تم التخلي عن النطام الاشتراكي على اثر الوحدة مع اليمن الشمالي وما تبع ذلك من ازمة انفصالية وحرب في عام ١٩٩٤ . (٢٨)

وفي انغولا وقعت حكومة (دوس سانتوس) وحركة (يونيتا) المعارضة اتفاقا برعاية الامم المتحدة تم فيه وضع جد لنظام الحزب الواحد بأيديولوجيته الماركسية اللينينية (٢٩) .

أما بالنسبة للدول التي لازالت تأخذ بالنمط الاشتراكي على النموذج الماركسي – اللينيني مثل كوبا فأنها لازالت ترفض مبدأ التعددية . فقد رفض زعيمها (فيدل كاسترو) الانقياد الى ما تبع انهيار النظم الشيوعية في الاتحاد السوفيتي واوربا الشرقية , مع العلم بأن النظام الكوبي الشيوعي هو النظام الاشتراكي الأبرز ثورية في قارة أمريكا اللاتينية خصوصا بعد سقوط نظام جبهة (ساندينيستا) في نيكاراغوا بزعامة (دانييل اورتيغا) عام ١٩٩٠ مما زاد الضغوط الأمريكية تجاهها ومطالبتها علنا بأجراء انتخابات عامة . (٣٠)

وبالنتيجة فأن الدول التي ابقت على نماذجها الاشتراكية اخذت تواجه ضغوطا خارجية كبيرة من اجل تبديل مساراتها بل ان دولا كانت تتبنى النظام الاشتراكي ادخلت بالفعل تغييرات في نظمها مزجت فيه ما هو اشتراكي وما هو رأسمالي في الجانب الاقتصادي على الأقل ومثال ذلك الصين .

***ثالثا :- مستقبل الخيار الاشتراكي في العالم الثالث :**

كنتيجة عامة : يبدو ان الخيار الاشتراكي قد ضعف كثيرا في بلدان العالم الثالث ، والواقع ان فرص بقاء هذا النموذج من عدمه مسالة بحاجة الى تأصيل فكري قد يرجع إلى تحليل النظرية الاشتراكية اصلا ومن ثم طرح اسئلة من قبيل امكانية تعايش الديمقراطية مع الاشتراكية . أو امكانية طرح نموذج معدل يختلف عن النماذج التقليدية السابقة . وفي ضوء كل ذلك هل هناك فرص مستقبلية للخيار الاشتراكي في العالم الثالث ؟

١ – الاشتراكية في العالم الثالث : محاولات العودة

اذا كانت الاشتراكية قد انهارت معظم نماذجها في العالم فإنها بالتأكيد لم تنته كفكرة ، والواقع يشير الى ان تحليل (فرانسيس فوكاياما) الذي يرى إن النموذج اللبرالي الرأسمالي قد انتصر بشكل نهائي على النموذج الاشتراكي هو تحليل قصير النظر ، فالبرامج الاشتراكية يمكن ان تجدها اليوم حتى في البلدان الراسمالية على شكل دعوات او حركات . ومن السهل ان تجدها مثلا في جماعات الخضر والبيئة وحركات الحقوق المدنية وفي الحركات التي تنشد تأميم التكنولوجيا الحديثة تحت شعار المساواة .[٣١] بل إن الحركات السلمية التي يقودها معارضو العولمة عبر العالم تصب أيضا في مجرى دعوات عودة النموذج الاشتراكي.كما إن هناك دعوات حتى في داخل بلدان تتبنى النظام الرأسمالي (لأشتراكيات) في قطاعات مثل التعليم والامن والجيش ومئات من المظاهر الاخرى ، كلها تنشد تدخلية الدولة أو، بالأحرى ، تحقيق اهداف هذه الفعاليات السياسية والاقتصادية عن طريق الدولة .[٣٢] وإذا ما عدنا إلى طبيعة تعامل دول العالم الثالث مع النموذج اللبرالي الجديد في هذا الخضم من الانقلاب ألتعددي نجد انه باستثناء الدول التي لازالت تاخذ بالنموذج الاشتراكي مثل كوريا الشمالية ، فيتنام ، كوبا ، فنزويلا والصين، فان هناك طروحات فكرية لازالت موجودة في العالم الثالث تعتقد بان التخلي عن دور الدولة في العملية الاقتصادية في بلدان العالم الثالث، سوف يفتح الباب ، من خلال التعددية أمام

النهب الاستعماري ويضر بالتنمية ومستقبلها .[٣٣] وكرد الفعل تجاه التيار الراسمالي اللبرالي يرى البعض ان من الضروري تشكيل جبهة واسعة لمناهضة الامبريالية تقودها الطبقة العاملة المستقلة عن النخب الأيديولوجية والتنظيمية بالتعاون مع الفلاحين . مع ان الواقع يشير الى ان هذه (الطبقة العاملة) لاتملك الآن مقومات الثورة [٣٤] لقد ذهب بعض أصحاب هذا الاتجاه الى القول بأن الاشتراكية بدأت تظهر من جديد في وعي العمال من خلال فكرة العالمية internationalism و يضربون مثلا لذلك في عمال السيارات في أمريكا الذين بدءوا يعقدون صلاة تضامنية مباشرة مع عمال السيارات في المكسيك وبلدان اخرى في امريكا اللاتينية ، معتقدين ان هذه (العالمية) هي بذرة عودة الاشتراكية في كثير من البلدان .[٣٥] وهولاء هم الذين قصدهم الاقتصادي الماركسي (رالف مليباند) عندما يرى ان في كل البلدان هنالك أناس قد يزيد او يقل عددهم ، تحركهم رؤيا واحدة لبناء نظام اجتماعي يرتكز على الديمقراطية والمساواتية والتعاون ، وهي القيم الأساسية للاشتراكية ، وان في تنامي عدد هولاء الناس وفي نجاحاتهم يكمن افضل ماتتمناه البشرية [٣٦]. ومع كل ذلك يرى بعض أصحاب الاتجاه الاشتراكي ان الاشتراكية لايمكن ان تكون اختيارا أوحداً في الوقت الراهن في ظل اوضاع مثل الاوضاع التي تعيشها بلدان العالم الثالث . فالمجتمعات العربية مثلا تعيش في ظل اقتصادات تابعة للنظام الراسمالي بمعظمها ، تزيد نسبة الامية فيها عن ٦٠ % ولم تتحقق في معظمها ابسط حقوق الانسان ، لذا فان بناء تجربة اشتراكية جديدة ، حسب راى أصحاب هذا الاتجاه ، ((يستغرق مرحلة طويلة تتضمن حلقات وسطية . . وفترات انتقالية لايمكن القفز عليها ، ولذلك لايجوز طرح مهمة بناء الاشتراكية قبل تهيئة القاعدة المادية والروحية اللازمة)) [٣٧].

كما يرى البعض ان الامر يحتاج الى اعادة نظر في مفهوم الدولة اصلا وفي نظرية التاميمات الشاملة وكذلك مفهوم الحزب ودور الطليعة[٣٨]. هكذا يبدو أن أصحاب

هذا الاتجاه ،وان ابقوا على الأساس الصارم للنموذج الاشتراكي، إلا أنهم يميلون إلى إدخال بعض التعديلات التي تتلائم مع روح المرحلة الجديدة التي يعيشها العالم . إذن هل هو مشروع لاشتراكية ذات وجه جديد ،أواشتراكية معدلة ؟ ذلك ما سنبحثه لاحقا . ولكن قبل ذلك لابد ان نبحث كيف ان الخيار اللبرالي بدا خيارا قسريا في العالم الثالث .

٢- **الخيار الليبرالي . الخيار القسري :**

من الواضح ان خيارات التنمية في العالم الثالث سوف تكون تحت الرعاية الراسمالية المدعومة اساسا من راس المال الغربي . وأذا كانت بعض الدول في العالم الثالث قد حققت مكاسب لنماذجها الخاصة بسبب التوازن الذي كان قائما انذاك بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، فأن ذلك قد انتهى وأصبح معظمها متقبلا للضغوط الغربية وكيفت نظمها الاجتماعية والاقتصادية بناء على ذلك [٣٩] .لقد جرت محاولات غربية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والنظم الشيوعية في اوربا الشرقية لاستبدال الحتمية الماركسية في التحول الى الشيوعية عن طريق الاشتراكية بحتمية ليبرالية(حتمية التحول الى الراسمالية) وكان ذلك جوهر ماطرحه (فرانسيس فوكاياما) في مؤلفة الشهير (نهاية التاريخ والرجل الاخير)[٤٠] .وبطبيعة الحال وجد الخيار اللبرالي الرأسمالي صدى واسعاً له في العالم الثالث لاسيما أن هذا الأخير قد عانى من اخفاقات النموذج الاشتراكي في التنمية وخنق المبادرات الفردية وكبت الحريات . فضآلة ما أنجزته النظم الاشتراكية في افريقيا ، على سبيل المثال ، على صعيد التنمية الاقتصادية وانكشاف عيوب التخطيط المركزي ، قد ادى الى عدم الأيمان بجدوى هذا النظام والعودة الى استخدام آليات السوق ونبذ صيغة الحزب الواحد والاتجاه نحو التعددية . وهكذا، وبدلا من ان تصعد هذه النظم وتائر التنمية ، عمقت التبعية للنظام الراسمالي [٤١].لقد ارتفعت مديونية العالم الثالث من (٦٧) مليار دولار عام ١٩٧١ الى (٦٢٦) مليار دولار عام ١٩٨٢ ثم الى (١٤٥٠)

مليار دولار عام ١٩٩٠ [٤٢]. وهذا مؤشر تأريخي يشير أيضا الى اخفاق النظم الاشتراكية في التنمية . وبالتالي كان من الطبيعي أن يكون اللجوء إلى الخيار اللبرالي في العالم الثالث أمرا قسرياً كان للعامل الخارجي أثر كبير في فرضه . فالمساعدات والقروض والمنح كانت دائما اداة من ادوات السياسة الخارجية للمانحين ، لكنها اليوم تلعب دورا أكثر أهمية من ذي قبل . فمن خلالها تمارس الدول الرأسمالية الغربية على دول العالم الثالث ضغوطها لتبني النموذج اللبرالي التعددي . فمنذ عام ١٩٩٠ اكدت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا على ان مساعداتها الى العديد من دول العالم الثالث سوف تمنح على أساس التزام هذه الدول بالتعددية والديمقراطية وحقوق الانسان ومبادى السوق . وهذا فضلا عن سياسات صندوق هذه النقد الدولي والبنك الدولي الخاصة بمنح القروض إلى الدول النامية وما يرافق ذلك من شروط قاسية بسبب مايسمى بتحرير الاقتصاد ولإبعاد الدولة عن التدخل في العملية الاقتصادية وحتى الاجتماعية . والواقع أن كل ذلك يعد نوعا جديدا من أنواع الهيمنة الامبريالية [٤٣]. ولا ننسى بهذا الصدد أن التيار الراسمالي اللبرالي الذي تروج له العولمة إنما تروج له على وجه الخصوص في دول العالم الثالث . والعولمة كما هو معروف تيار طاغ استطاع أن يتغلغل في كل هذه الدول تقريبا . أن الخيار اللبرالي في العالم الثالث يحمل في واحد من جوانبه احد وجوه التبعية ، فهو بطريقة ما ، يرتبط براس المال العالمي الذي تمثله التكتلات الاقتصادية الكبرى والشركات المتعددة الجنسية ومنظمة التجارة العالمية . ثم إن الانفتاح والخصخصة، وهما من سمات النظام الرأسمالي، قد أديا الى نكسات خطيرة في العالم الثالث ، ولعل أبرز الأمثلة هو ما حصل في (الأرجنتين و ماليزيا واندونيسيا وتجربة النمور الأربعة في آسيا) . كما إن نظرية مثل الخمس الغني و الاربع اخماس الفقراء او ٢٠% اغنياء و ٨٠% فقراء التي يطرحها مروجو العولمة الرأسمالية ، هي في الواقع نظرية ناقصة .ان النموذج اللبرالي لم يعد مجرد نموذج يرتبط بتبعية غير مباشرة مع المركز

الراسمالي ، بل ان راس المال المعولم قد كشف الارتباط المباشر لاقتصاديات الاطراف بالمركز . هذا فضلا عن أن التوسع الحاصل في التجارة الدولية انما هو توسع راسمالي لصالح دول المركز . فحجم التجارة بين البلدان المصنعة بلغ عام ١٩٩٤ حوالي (٢٠٤٤ مليون دولار) اما بين الدول الاخرى فكان (١٩٥ مليون دولار)[٤٤]وعلى ذلك يجد مناصرو الاشتراكية انه لابد من تفكير بآليات جديدة لتسويق الفكر الاشتراكي في دول العالم الثالث.

٣- الاشتراكية والديمقراطية : عودة جديدة الى جدل قديم

هل يوجد تناقض بين الاشتراكية والديمقراطية ؟ ما هي العلاقة بين الديمقراطية والتنمية ؟ وما هو دور الدولة ؟ وبالتالي ما هي الرؤيا الجديدة للاشتراكيين حول السلطة ؟ ان هذه الاسئلة ليست بالجديدة على موضوع علاقة الاشتراكية بالديمقراطية لكنها في الوقت الراهن تاخذ أُطُراً جديدة في التحليل .وقبل الولوج في تحليل هذه الاسئلة لا بد من الاشارة الى ان بعض الاتجاهات حاولت من قبل ايجاد طريق جديد يختلف عن النموذج الاشتراكي واللبرالي المحض أطلق عليه ((الطريق الثالث)) . ومع ذلك ظلت تجارب هذا الطريق بعيدة عن ارض الواقع ووضعت تحت سيطرة الدولة وجهازها القمعي وادواتها التنظيمية ذلك أن معظم دول العالم الثالث لا تحمل صفة دولة المؤسسات الحقيقية فضلا عن خلوها من مؤسسات مجتمع مدني تمارس عملها بصورة مستقلة عن مؤسسات الدولة

[٤٥]. إذن فمعظم دول العالم الثالث ، سواء في تطبيقها للنموذج الاشتراكي الخالص أو الخاص ، كانت بعيدة عن مفهوم الديمقراطية ،وكان النموذج الستاليني هو الابرز في هذه التطبيقات.ولعل مفهوم (المركزية الديموقراطية) ، الذي أشرنا له من قبل، خير مثال على ذلك . ولو عدنا إلى تحليل الأسئلة التي أوردناها آنفا فإننا نجد الاشتراكيون ينفون وجود التعارض بين الديموقراطية والاشتراكية ، فالتعارض لا يكون بين ارادة التغيير السياسي واعادة توزيع الثروة [٤٦]. ومع ذلك فإننا نجد ان انهيار

الاتحاد السوفيتي قد نبه الى قضية واقعية تتعلق بالعلاقة بين الديموقراطية والاشتراكية . فالاشتراكيون الآن يرون انه لما كانت التنمية الشاملة هي صيغة اشتراكية اضطلعت النظم الاشتراكية في محاولة تحقيقها فان التنمية لا تعيش الا في ظل نظام ديموقراطي ويضربون مثلا لذلك التجربة السوفيتية نفسها وقريناتها في اوربا الشرقية التي ثبت فشلها في تحقيق النتيجة في النهاية . على النقيض من أتباع الاتجاه اللبرالي الذي يرون ان انتعاش الديموقراطية ياتي كنتيجة حتمية للتنمية الاقتصادية الناجحة [٤٧]. إن المتتبع لقضية الاشتراكية في الوقت الراهن يستطيع ان يرى ملامح اتجاه جديد في الحركة الاشتراكية فرضته الظروف الواقعية الراهنة للفكر الاشتراكي ذاته مستفيداً أيضا من أخفاقات النظام الرأسمالي المعاصرة. ربما سيسمى في المستقبل بالاتجاه الإصلاحي أو الاتجاه التعديلي في الاشتراكية . والواقع إن هذا الاتجاه ليس بالجديد ، فهو نفس الاتجاه الذي حاربه

(كارل ماركس) و (انجلز) من قبل ، ومن ثم (لينين) وخلفاؤه واتهموه بخيانة الاشتراكية وهو ((الاتجاه الاشتراكي الديموقراطي)) ولكنه هذه المرة ياتي بحلل وأفكار جديدة . وهنا نريد ان نتعرض الى موقف هؤلاء الذين يمكن أن نسميهم ب(الاشتراكيين الديمقراطيين) بشان الدولة والسلطة . يرى((رالف مليباند)) وهو احد اعمدة الفكر الاشتراكي المعاصر ، ان الاشتراكيين إذا ما تمكنوا من الوصول الى السلطة بوجود نظام تعددي فان عليهم ان يجمعوا بين التصميم والمرونة وكسب الناس وان يحذوا حذو الحكومات المحافظة في حملات الإقناع، والانتفاع من المتعاطفين معهم من صحف واجهزة الاعلام يسارية وغيرها [٤٨] وهو بذلك أيضا يشاطر ((لوسيان باي)) بشان الدولة والذي راى بان((الدولة المفرطة بالقوة . والدولة المفرطة بالضعف تمثلان عقبة في طريق التنمية)) لذا فان الحاجة تكون الى ((دولة قوية غير مفرطة القوة ،متدخلة دون افراط ، تطبق النظام والقانون وتحمي الطبقات الفقيرة ، وتحفظ حقوق الانسان الاساسية وتلتزم بقيم العدل والمساواة

وتحفظ استقلال الوطن وامنه وتؤمن مستقبله)) [٤٩] وأخيرا يمكن القول بان هذا الاتجاه انما هو اتجاه يجمع بين خصائص نظامين متناقضين عبر عنه بوضوح ((جورج طرابيشي)) عندما اشار الى ضرورة الاقلاع عن ترديد اساطير الخلاص ((اسطورة الخلاص الثورية)) و ((اسطورة الخلاص الديموقراطية)) ، ودمج هاتين الاسطورتين في اطار مشترك . [٥٠]

***الخاتمة :**

ـ إن الخوض في مستقبل الاشتراكية ليس بالامر البسيط . لكن ما يمكن ان يشار اليه هو ان الاشتراكية (كنموذج) في العالم الثالث قد اصبحت مسالة فكرية اكثر مما هي مسالة تطبيق . فالانظمة التي ما زالت تحتفظ بنهجها الاشتراكي حتى الوقت الراهن تتعرض الى ضغوط كبيرة قد تجبرها في العاجل او الآجل على تغير أنماط تفكيرها . ولكن، وفي ذات الوقت الذي تعمل فيه موجة اللبرالية والتعددية على استبعاد الأطر القديمة في مجتمعات دول العالمِ الثالث ، فان هنالك اتجاهات لها حظ من القوةِ وهيِ الاتجاهات التي تحاول ان (تعدل) ، إن صح التعبير ، النموذج الاشتراكي وتلبسه لَبوسا جديدا يأخذ بالاعتبار الإخفاقات التي صنعتها النماذج السابقة على مستوى التنمية وعلى مستوى حقوق الانسان . إن مستقبل الاشتراكية في العالم الثالث يتطلب التخلص من القواعد الجامدة التي تقولب عليها الفكر التحليلي للاشتراكية . وللمرءِ ان يخلص بنتيجة اخيرة وهي :إنِ الاشتراكية في العالم الثالث كفكرة لم تنته لكنها أفلَت بسبب الصيغ الجامدة التي بنيت عليها . ولا يمكن لها ان تعود مرة اخرى إلاّ عَلى أساس تعديل الكثير من مقترباتها لاسيما السياسية منها ، أي استبعاد اساليبها التي تؤدي الى الدكتاتوريات ومظاهر عبادة الشخصية وتجاهل احترام حقوق الانسان وان تجعل الانسان بالفعل هو القيمة العليا وهو راس المال الحقيقي .ان عودة الاشتراكية في العالم الثالث تتطلب ايضا استقراء مستقبل

الراسمالية فيه ، فهذه العودة قد تاتي بعد اخفاقات الراسمالية التي تلقي بإسقاطاتها على العالم الثالث – وقبل ذلك – في معاقلها الرئيسية .

الهوامش

١. بيتر ورسلي ، العوالم الثلاثة : الثقافة والتنمية العالمية ، ترجمة صلاح الدين محمد سعد الله،الجزء الأول ، دار الشوؤن الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٨٧، ص ٨٠

٢. المصدر نفسه ، ص ٨١ .

٣. برهان غليون واخرون ، الديمقراطية والأحزاب في البلدان العربية : المواقف والمخاوف المتبادلة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٩ ص ١١٣ .

٤. د. رياض عزيز هادي ، العالم الثالث من الحزب الواحد الى التعددية ، سلسلة افاق (١١) ، د . ط، بغداد ، ١٩٩٥ ، ص ٥٠ .

٥. طلال البابا ، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث : في المنهج ، دار الطليعة بيروت ، د. ت ، ص ١٠٤ .

٦. بيتر ورسلي ، المصدر السابق ، ص ٧٨ .

٧. د. سعد ناجي جواد ، " افريقيا والتحول نحو الديمقراطية " ، مجلة العلوم السياسية ، العدد التاسع ، جامعة بغداد ، ١٩٩٣ ، .

٨. د. رياض عزيز هادي ، المصدر السابق ، ص٥٠ .

٩. المصدر نفسه ، ص ٥١ .

١٠. الفريد سوفي ، الاشتراكية في التجربة ، ترجمة هشام دياب ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ، ص ٤٠١ .

١١. د. رياض عزيز هادي ، المصدر السابق ، ص ٥١ .

١٢. برهان غليون واخرون ، المصدر السابق ، ص ٧٢ .

١٣. منى مكرم عبيد ، "الدولة والمجتمع في الجنوب " ، مجلة المنتدى ، المجلد١٥ ، العدد ٨٣ ، تشرين الول ، ٢٠٠٠ ، ص ٨ .

١٤. د. ثناء فؤاد عبد الله ، اليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٧ ن ص ١٢٧ ، ١٢٩ .

١٥. علي خليفة الكواري واخرون ، المسالة الديمقراطية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٠ ، ص ٨٧ .

١٦. المصدر نفسه ، ص ٨٦ – ٨٧ .

١٧. الفريد سوفي ، المصدر السابق ، ص٣٩٧.

١٨. رالف مليباند ،" افاق الاشتراكية " ، مجلة الثقافة الجديدة ، العدد ٢٩٢ ن كانون الثاني _ شباط ، ٢٠٠٠ ، ص٣٧.

١٩. انظر : د. رياض عزيز هادي ، المصدر السابق ، ص ٥٦ .

٢٠. أحمد بن سيدي ، "التجربة الديمقراطية : " أسبقية الفكر على الواقع "، مجلة الثوابت ، العدد السابع ، تموز ١٩٩٦ ، ص ٣.

٢١.علي خليفة الكواري واخرون ، المصدر السابق ، ص ٥٤ – ٥٥.

٢٢.المصدر نفسه ، ص ٢٦٤ .

٢٣.احمد بن سيدي ، المصدر السابق ، ص٦ .

٢٤.المصدر نفسه ، ص ٨.

٢٥.د. رياض عزيز هادي ، المصدر السابق ، ص ٧٠ .

٢٦.محمد عثمان ، " كوبا والمتغيرات الدولية الجديدة " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٥١، تموز ، ١٩٩٠ ، ص٢٠١ .

٢٧. liewllyn H . R ockwell Jr , " the future of Socialism" , The Free Market , Vol. ١٨ , Aug , ٢٠٠٠ , p٨

٢٨. Ibid , p . ١٠

٢٩.د . رياض عزيز هادي ، المصدر السابق ، ص ١٦٧ .

٣٠.د . ثناء فؤاد عبد الله ، المصدر السابق ، ص ١٦٧ .

٣١. H.O,coners , The challing of Globalization , Cambridge, polity press , ١٩٩٨ , p .٧-٨

٣٢.د. عزيز سباهي ، " عرض لكتاب الاشتراكية لعصر شكاك " ، مجلة الثقافة الجديدة ، العدد ٢٨٢ ، ايار – حزيران ، ١٩٩٨ ، ص ٥٤ –٥٥ .

٣٣.صحيفة البيان الأماراتية في ٢٥ أبريل ٢٠٠١ .

٣٤.برهان غليون واخرون ، المصدر السابق ، ص١١٣ .

٣٥.رالف مليباند ، المصدر السابق ، ص٨٢ .

٣٦.جلال عبد الله معوض ، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية ، في : محمد السيد سليم ونيفين عبد المنعم سعد (تحرير) ، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية ، مركز الدراسات الاسيوية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ٧٢ .

٣٧.د . رياض عزيز هادي ، المصدر السابق ، ص ٧٠ – ٧١ .

٣٨.منى مكرم عبيد ، المصدر السابق ، ص ٨ .

٣٩.د. رياض عزيز هادي ، المصدر السابق ، ص ٧٦ –٧٧ .

٤٠. H.Oconers , Op cit , p.٣

٤١. برهان غليون واخرون ، المصدر السابق ، ص ٨٦ .

٤٢. المصدر نفسه ، ص١١٤ .

٤٣. منى مكرم عبيد ، المصدر السابق ، ص١٢ .

٤٤. أنظر : عزيز سباهي ، المصدر السابق ، ص٥٥ .

٤٥. نصر عارف ، البعد الثقافي في التجارب الاسيوية في التنمية ، في : محمد السيد سليم ونيفين عبد المنعم ، المصدر السابق ، ص ١٢ .

٤٦. جورج طرابيشي ، تعليق، في : برهان غليون واخرون ، المصدر السابق ، ص ٩٠ .

٤٧. H. O coners , Op cit , p.٣١

٤٨. رالف مليباند ، المصدر السابق ، ص٨٧

٤٩. H. O coners , Op cit , p.٤٠

٥٠. جورج طرابيشي ، المصدر السابق،ص٩١.